

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٨٤

بشأن الموافقة على اتفاق القرض الفنلندي الميسر بمبلغ ١٧٥ مليون مارك
فنلندي الموقع في القاهرة بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٤ بين حكومتى جمهورية مصر
العربية وجمهورية فنلندا

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق القرض الفنلندي الميسر بمبلغ ١٧٥ مليون مارك فنلندي الموقع في القاهرة
بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية فنلندا، وذلك مع التحفظ
بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ ذى الحجة سنة ١٤٠٤ (١٨ سبتمبر سنة ١٩٨٤)

حسنى مبارك

اتفاق

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية فنلندا

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة فنلندا ، رغبة منهنما في تقوية أواصر علاقات الصداقة بين البلدين والتعاون لتدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية مصر العربية ، قد اتفقتا على ما يلي :

(مادة ١)

القرض

تتيح حكومة جمهورية فنلندا ، (ويشار إليها هنا بالمقرض) لحكومة جمهورية مصر العربية ، (ويشار إليها هنا بالمقترض) ، قرض تنمية يبلغ مائة خمسة وسبعون مليون (١٧٥,٠٠٠,٠٠٠) مارك فنلندي ويشار إليه هنا بالقرض ، وينخضع القرض للأحكام الواردة أو المشار إليها في هذه الاتفاقية والملحق الخاص بها وكذلك الأحكام الأخرى المتفق عليها بين المقرض والمقترض .

(مادة ٢)

الحساب

يدفع القرض بالمشاركات الفنلندية في حساب لدى بنك فنلندي الذي سيمثل كوكيل عن المقرض وسيفتح الحساب لصالح البنك المركزي ، الذي سيعمل كوكيل عن المقترض ، تحت اسم حساب قرض حكومة جمهورية مصر العربية ويشار إليه هنا بالحساب .

(مادة ٣)

السحب من القرض والصرف من الحساب

- ١ - بعد اعتماد البرلمان الفنلندي ميزانية الحكومة الفنلندية سيبلغ المقرض المقرض المبلغ المتاح خلال العام .
- ٢ - سيودع المقرض - بالنسبة للمبالغ المنصوص عليها في الفقرة السابقة - كوديعة في حساب مبالغ المدفوعات المطلوبة للتوريدات التي تم الموافقة عليها ليتم تمويلها من خلال القرض .
- ٣ - يمكن للمقرض - طبقا لشروط هذه الاتفاقية - أن يسحب المبالغ التي أودعها المقرض في الحساب تبعا للإجراءات التي يتفق عليها فيما بعد .
- ٤ - يتفق البنك المركزي المصري في فنلندا على الإجراءات المتعلقة بالتزاماتها في نطاق الاتفاق .

(مادة ٤)

دفع الفائدة

يدفع المقرض للمقرض فائدة بمعدل سنوي ثلاثة أرباح من الواحد بالمائة ($\frac{3}{4}$ %) على المبلغ المسحوب والقائم . وسوف تستحق الفائدة من التواريخ التي تم سحب المبالغ فيها ، وتدفع كل نصف سنة ٣٠ يونيو ، ٣١ ديسمبر من كل عام . وتحتسب الفائدة على أساس أن السنة ٣٦٠ يوما وتشمل ١٢ شهرا كل منها ٣٠ يوما .

(مادة ٥)

سداد الأصل

- ١ - يسدد المقرض أصل القرض على خمسة وثلاثون (٣٥) قسطا نصف سنويا متساويا يبلغ كل منها ٤,٩٠٠,٠٠٠ مارك فنلندي والقسط السادس والثلاثون الأخير (٣٦) يبلغ ٣,٥٠٠,٠٠٠ مارك فنلندي ويدفع القسط الأول في ٣٠ يونيو ١٩٩١ والقسط الأخير في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ .

٢ - وإذا لم يكن قد تم استنفاد القروض بواسطة المقرض قبل التاريخ المذكور في المادة (٦) فقرة ٦ يمكن للمقرض والمقرض أن يتفقا على جدول جديد لسداد الأقساط نصف سنويا في ضوء ذلك .

٣ - يتم سداد الأصل ودفع الفائدة بالمشارك الفنلندي إلى بنك فنلندا لصالح مكتب الخزانة الحكومية في فنلندا .

٤ - سوف لا تتحمل حكومة جمهورية فنلندا بأى ضرائب أو رسوم تفرض في جمهورية مصر العربية أو بأية أعباء مالية أخرى ضد سداد أصل القرض والفوائد المتعلقة به .

(مادة ٦)

استخدام القرض بواسطة المقرض

١ - يستخدم المقرض القرض في تمويل الواردات من السلع الرأسمالية والخدمات اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية مصر العربية ، ويتم موافقة المقرض والمقرض على جميع عقود توريد السلع والخدمات التي يتم تمويلها في نطاق القرض .

٢ - لا يتحمل المقرض أية مسئولية لانجاز العقود أو لتنفيذ المشروعات التي تستخدم لها السلع والخدمات الممولة من القرض .

٣ - يستخدم ثمانين بالمائة (٨٠ ٪) من القرض في تمويل الواردات من فنلندا من السلع الرأسمالية والخدمات الفنلندية ويمكن استخدام العشرين بالمائة الباقية (٢٠ ٪) في تمويل النفقات الغير فنلندية الناشئة عن المشروعات التي أبرمت لها عقود توريد السلع والخدمات من فنلندا ، أو التي يوافق المقرض على تمويلها في نطاق هذه الاتفاقية ويجب ألا تتعدى المسحوبات التي تم لتحويل النفقات الغير فنلندية ربع القيمة الإجمالية للمسحوبات لتمويل السلع والخدمات الفنلندية ما لم يتفق على غير ذلك بين المقرض والمقرض .

٤ - يستخدم القرض لمدفوعات التوريدات التي يتم التعاقد عليها بعد تاريخ سريان هذه الاتفاقية ما لم يتفق على غير ذلك بين المقرض والمقرض .

٥ - لا يتم استخدام القرض في دفع أية رسوم على الواردات أو ضرائب أو أية رسوم أخرى قومية أو عامة .

٦ - يمكن للمقرض أن يسحب مبالغ من الحساب في خلال خمس سنوات فقط من بداية السنة الميلادية التي تلي تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ما لم يتفق على غير ذلك بين المقرض والمقرض .

(مادة ٧)

عدم التمييز

١ - يمنع المقرض المقرض معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك التي قد يمنحها لأي دائن أجنبي آخر ، فيما يتعلق بخدمة الدين كما هو محدد بالمواد ٤ ، ٥ من هذه الاتفاقية وأيضا أي إجراء آخر متصل بهذا القرض .

٢ - تم جميع شحنات السلع طبقاً لمبدأ المناقشة الحرة والعادلة .

(مادة ٨)

الإلغاء والتعليق

١ - يمكن للمقرض ، بإخطار كتابي للمقرض ، أن يلغى أي مبلغ غير مسحوب من القرض إذا لم يكن مطلوباً لمواجهة ارتباطات مالية قائمة لموردي السلع والخدمات المتفق عليها .

٢ - يمكن للمقرض ، بإخطار كتابي للمقرض ، أن يعلن كل أو جزء من حق المقرض في إجراء مسحوبات من الحساب ، إذا حدث أو استمر في حدوث أي تقصير في سداد الأصل أو دفع الفائدة أو في أداء الالتزامات التعاقدية الأخرى .

٣ - إذا استمر التقصير المشار إليه في الفقرة (٢) من هذه المادة لمدة ثلاثين (٣٠) يوماً يمكن للمقرض بإخطار كتابي خلال ستين (٦٠) يوماً للمقرض أن يلغى ذلك الجزء من القرض الغير مسحوب قبل تاريخ هذا الإلغاء ، وذلك بشرط ألا يكون هذا الجزء من القرض مطلوباً لمواجهة الارتباطات المالية القائمة المترتبة على العقود التي تم الموافقة عليها بين المقرض والمقرض .

٤ - ينطبق الإلغاء بالتالي على التسديدات المختلفة للأصل .

(مادة ٩)

نصوص خاصة

١ - قبل إجراء السحب الأول من الحساب ، يخطر المقترض المقرض بالطرق الدبلوماسية باستيفاء جميع المتطلبات القانونية في ظل القوانين السارية في جمهورية مصر العربية حتى يتسنى ضمان أن هذه الاتفاقية تشكل إرتباطاً لازماً على المقترض .

٢ - يوافق المقترض المقرض بقرار التفويض ونموذج توقيعات معتمد للشخص أو الأشخاص الذين سيتخذون أى إجراء أو سيتخذون أية مستندات في نطاق الاتفاقية نيابة عن المقترض .

٣ - يتم تنفيذ أى اتفاق أو إخطار أو طلب بين الأطراف طبقاً للاتفاقية كتابة بالنسبة لمذا الاتفاق تتم أى ملاحظة أو طلب وسيعتبر أنه قد تم الإخطار إذا ماوجه على العناوين التالية :

بالنسبة للمقترض :

وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

٨ شارع عدلى

القاهرة - مصر

بالنسبة للمقترض :

وزارة الخارجية الفنلندية

Finnish International Development Agency

Mannerheimintie 15 C

00260 Helsinki — Finland

Cable Address ; ULKOASIAT, Helsinki

Telex ; 124636 UMIN SF

٤ - يتعاون الطرفان معاً لضمان سرعة تنفيذ القرض ، عن طريق موافاة كل منهما للآخر بكافة المعلومات التي قد تطلب .

٥ - تم جميع المراسلات والمستندات المترتبة على الاتفاق باللغة الإنجليزية .

(مادة ١٠)

تسوية المنازعات

أى نزاع بين أطراف هذه الاتفاقية وأى دعوة يقيمها أى طرف ضد الطرف الآخر تنشأ طبقاً لهذه الاتفاقية يتم تسويتها بالطرق الدبلوماسية .

(مادة ١١)

الدخول فى حيز التنفيذ والإنتهاء

١- يقوم المقرض بالتصديق على هذه الاتفاقية ، وتصبح صالحة للتنفيذ بمجرد إخطار المقرض للمقرض من خلال القنوات الدبلوماسية بالتصديق .

٢- ينتهى العمل بهذه الاتفاقية فى التاريخ الذى سيتم فيه وفاء كل من المقرض والمقرض لالتزاماتهما الناشئة عنها .

تمت بالقاهرة فى ١٢ يونيو ١٩٨٤ من أصلين باللغة العربية واللغة الانجليزية ، وفى حالة الاختلاف يرجع إلى النص الانجلىزى .

عن حكومة جمهورية فنلندا

عن حكومة جمهورية مصر العربية

ملحق (١)

- الأصناف التالية من البضائع والخدمات المتعلقة بها صالحة للتمويل في نطاق هذه الاتفاقية بقيمة إجمالية لا تتجاوز ١٧٥,٠٠٠,٠٠٠ مارك فنلندي متضمنة بتكاليف الشحن والتأمين بما لا يزيد عن مائة وخمسة وسبعون مليون (١٧٥,٠٠٠,٠٠٠) مارك فنلندي .
- البضائع والخدمات المتعلقة بتنمية قطاع الاتصالات على سبيل المثال من البضائع والخدمات بمشروع الاتصالات بأوسيم والخانكة .
- والسلع الرأسمالية والخدمات الأخرى يتم الاتفاق عليها بين المقرض والمقترض واللازمة لعملية التنمية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية .

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٨٤ بشأن الموافقة على اتفاق القرض الفنلندي الميسر بمبلغ ١٧٥ مليون مارك فنلندي الموقع في القاهرة بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية فنلندا؛

وموافقة مجلس الشعب عليه بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٨٤ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٨٤ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق القرض الفنلندي الميسر بمبلغ ١٧٥ مليون مارك فنلندي الموقع في القاهرة بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية فنلندا.

ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٤/١١/٢٩

د. أحمد عصمت عبد المجيد